

مؤقت

مجلس الأمن
السنة الخامسة والستون



الجلسة ٦٣٦٨

الأربعاء، ٤ آب/أغسطس ٢٠١٠، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد تشوركين (الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	أوغندا السيد مونغويا البرازيل السيدة دنلوب البوسنة والهرسك السيد باربايتش تركيا السيد أباكان الصين السيد لونغ تشو غابون السيد مونغاراموسوتسي فرنسا السيد دو ريفيير لبنان السيدة زيادة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد بارهام المكسيك السيد هيلر النمسا السيد لوتيروتي نيجيريا السيد أونيمولا الولايات المتحدة الأمريكية السيدة ديكارلو اليابان السيد سومي

جدول الأعمال

الحالة فيما يتعلق بالعراق

تقرير الأمين العام عملاً بالفقرة ٦ من القرار ١٨٨٣ (٢٠٠٩) (S/2010/406)

مذكرة شفوية مؤرخة ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١٠ موجهة إلى الأمين العام من البعثة

الدائمة للعراق لدى الأمم المتحدة (S/2010/404)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room U-506



افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة فيما يتعلق بالعراق

تقرير الأمين العام عملاً بالفقرة ٦ من القرار

١٨٨٣ (٢٠٠٩) (S/2010/406)

مذكرة شفوية مؤرخة ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١٠

موجهة إلى الأمين العام من البعثة الدائمة للعراق

لدى الأمم المتحدة (S/2010/404)

الرئيس (تكلم بالروسية): أود أن أبلغ المجلس بأني

تلقيت رسالة من ممثل العراق، يطلب فيها دعوته إلى

الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس.

وجرياً على الممارسة المتبعة، أعزّم، بموافقة المجلس، دعوة

ذلك الممثل إلى الاشتراك في النظر في البند، بدون الحق في

التصويت، وفقاً للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧

من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناءً على دعوة الرئيس، شغل السيد البياتي (العراق)

مقعداً على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالروسية): وفقاً للتفاهم الذي

تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس

الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه

الداخلي المؤقت إلى السيد أد ملكرت، الممثل الخاص للأمين

العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق.

تقرر ذلك.

أدعو السيد ملكرت إلى شغل مقعد على

طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في

جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل

إليه في مشاوراته السابقة.

أود أن أسترعي انتباه الأعضاء إلى الوثيقة

S/2010/406، التي تتضمن تقرير الأمين العام عملاً بالفقرة ٦

من القرار ١٨٨٣ (٢٠٠٩). أود أيضاً أن أسترعي انتباه

الأعضاء إلى الوثيقة S/2010/404، التي تتضمن مذكرة شفوية

مؤرخة ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١٠ موجهة إلى الأمين العام من

البعثة الدائمة للعراق لدى الأمم المتحدة.

في هذه الجلسة، يستمع المجلس لإحاطة إعلامية

يقدمها السيد أد ملكرت، الذي أعطيه الكلمة الآن.

السيد ملكرت (تكلم بالإنكليزية): أرحب بإتاحة

الفرصة لي لتقديم إحاطة إعلامية لمجلس الأمن اليوم بشأن

التحديات التي تواجه العراق وبشأن الدور الذي تضطلع به

الأمم المتحدة. وإذ ينظر مجلس الأمن في تجديد ولاية بعثة

الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، أود أن أؤكد مجدداً

على التزام الأمين العام الشخصي بالحرص على مواصلة الأمم

المتحدة تنفيذ ولايتها ومساعدة شعب العراق وحكومته على

بناء مستقبل مستدام ومزدهر. وخلال العام الماضي، دأب

فريقي وشخصي على العمل مع النظراء العراقيين في طائفة

من المجالات الحيوية لمستقبل العراق. ومع أنه تم إحراز تقدم

ملحوظ، لا تزال هناك مهام رئيسية تنتظر الإنجاز.

وبعد الاستكمال الناجح للانتخابات البرلمانية في

٧ آذار/مارس ٢٠١٠ والمصادقة على نتائج الانتخابات في

٢ حزيران/يونيه، وصل العراق إلى مرحلة حرجية. فبالرغم

من شهور من المفاوضات، لا يزال الانتقال إلى حكومة

والإنصات إليها، وهي على استعداد لتقديم المساعدة والدعم إن هي طلبت ذلك إليها.

والواقع أن المهم الآن هو منح الناهبين حق الاقتراع. ولذلك أكرر نداء الأمين العام الوارد الموجه في التقرير إلى القادة العراقيين لإبداء قدرا أكبر من الإلحاحية والعمل معا على التوصل إلى اتفاق من خلال عملية شاملة، بدون مزيد من التأخير بسبب الاعتبارات المحلية أو الخارجية. وليس هناك أي مبرر بعد للتشاؤم، لأن العراق انخرط في طريق تاريخي سيشكل مستقبل البلد. غير أن المسؤولية تقع في آخر المطاف على عاتق القادة العراقيين لكفالة انتقال السلطة على نحو منظم وسلمي. ونحن مدينون بذلك لشعب العراق، وذلك ما يتوقعه المجتمع الدولي.

كما أن استمرار التأخير في تشكيل الحكومة يؤثر على المرافق والخدمات الأساسية في البلد، مما يضر بسبل رزق المواطنين العراقيين ورفاههم. والاحتجاجات التي وقعت مؤخرا في عدد من المدن على انعدام الكهرباء مؤشر على احتمال ازدياد مشاعر الإحباط والسخط بسبب ما أصبح حالة يومية للمواطن العراقي العادي. وتبلغ نسبة الإمداد بالكهرباء حوالي ٦٧ في المائة من ذروة الطلب، مع فترات للانقطاع التام لا تزال تصل في متوسطها إلى تسع ساعات في اليوم على الصعيد الوطني. وقد أولت الحكومة الأولوية لإنتاج الكهرباء. وسيتطلب الأمر العديد من السنوات للتغلب على أوجه النقص، مما يؤثر سلبا، في غضون ذلك، على آفاق إيجاد فرص العمل وتحقيق النمو الاقتصادي.

وفي إطار مواصلة تحديد الخطة الإنمائية، ترأست في ٢٦ تموز/يوليه اليوم العالمي المفتوح من أجل المرأة والسلام، احتفالا بالذكرى السنوية العاشرة للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وقد دعا الاجتماع، الذي تميز بحضور مكثف للبرلمانيات

جديدة أمرا معلقا. وكما جاء في تقرير الأمين العام المعروض على المجلس (S/2010/406)، فإن استمرار التأخير في عملية تشكيل الحكومة يسهم في أوجه انعدام اليقين في البلد وإيجاد الظروف التي قد تستغلها العناصر المعارضة للانتقال الديمقراطي في العراق.

وتشكل هذه العملية اختبارا حقيقيا للانتقال الديمقراطي في العراق والتزام القادة العراقيين باحترام دستور البلد. ولا تزال الخلافات قائمة على من يحق له تشكيل الحكومة الجديدة وبشأن التعيين في المناصب الرئيسية. ومن السابق لأوانه الحديث عن مأزق، مثلما يفعل البعض، غير أن ذلك خطر لا يمكن استبعاده. وقد كانت هناك بعض المؤشرات المشجعة. فيبدو أن الكتل السياسية الرئيسية متفقة على ضرورة تشكيل حكومة شراكة وهي تناقش إمكانية وضع ترتيبات لتقاسم السلطة. وأعتقد أنه في هذه المرحلة، يمكن أن يستفيد تشكيل الحكومة من الالتزام بجدول زمني محدد، فضلا عن عملية جماعية يمكن التوصل إلى قرار من خلالها.

وبينما تستمر المفاوضات، يجب إيلاء الاهتمام إلى شؤون الحكم خلال هذه الفترة. ففي الأسبوع الماضي، بدا أن تفاهما مشتركا قد تبلور فيما بين جميع الكتل السياسية حول ما إذا كانت مرحلة الحكومة المؤقتة قد تم بلوغها حقا. وإذا أن هذه مسألة ينبغي أن يقررها العراقيون أنفسهم، يخشى أن استمرار التأخير قد يؤثر على الأعمال اليومية لشؤون الحكم ويمكن أن يؤثر على جميع جوانب الحياة في العراق.

ومن المفهوم جيدا أن عملية تشكيل الحكومة عملية سيادية يتحمل كامل المسؤولية عنها العراقيون أنفسهم. وتواصل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، من جانبها، عقد الاجتماعات مع جميع الأطراف المعنية

وفي أعقاب المبادرة التي اتخذها نائب رئيس الوزراء العيسوي في العام الماضي، واصلت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق دعم الجهود لإحراز التقدم فيما يتعلق سكان نينوى المعتقلين حالياً في المنطقة الكردية. وعلاوة على ذلك، أنشئ في إطار هذه العملية محفل يجمع بين مختلف طوائف الأقليات في نينوى بغية تحديد سبل حماية حقوقهم. والمسألة الخورية في المناقشة في نينوى هي معالجة الترتيبات الأمنية بين حكومة العراق وقوات الأمن الإقليمية في كردستان. وقد أحرز الاتفاق الأمني الثلاثي بين قوات الأمن الاتحادية، وقوات الأمن الإقليمية في كردستان، وقوات الولايات المتحدة في العراق التي تعمل حالياً في المناطق المتنازع عليها تقدماً كبيراً صوب مواجهة انعدام الاستقرار في هذه المجالات. والجهود الرامية لوضع ترتيبات أمنية واضحة ومستدامة لا تزال تكتسي أهمية بالغة.

وآمل أن تحقق عملية إنهاء مقاطعة مجلس محافظة نينوى الزخم، لا سيما وأن الوضوح والتقدم يتم تحقيقهما بشأن بعض الجهود التي أوجزتها للتو. كما آمل أن توجد محادثات نينوى أجواء إيجابية لمعالجة مسألة الحدود الداخلية المتنازع عليها وتحسين العلاقات بين العرب والأكراد.

وفيما يتعلق بالفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة والعلاقات مع الكويت، أود أن أشير إلى الزيارة التي قمت بها في ٢٠ حزيران/يونيه إلى الكويت، فضلاً عن مختلف أوجه التبادل غير الرسمية، التي أكدت أن الوقت قد حان لبذل جهد منسق وجاد لإنهاء المسائل العالقة. وبوصول السفير الجديد للعراق إلى الكويت، تحسنت الظروف لإجراء حوار موجه لتحقيق النتائج. وبدء عهد يتسم بحسن الجوار سيكون هو الاستجابة اللازمة لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، لا سيما القرار ٨٣٣ (١٩٩٣)، وفي الوقت ذاته سيعود بمنفعة متبادلة كبيرة على التجارة والتنمية.

وقادة المجتمع المدني، إلى إجراء إصلاح شامل، وتقديم الدعم التقني للمصالحة والدعوة إلى المساواة بين الجنسين.

واستناداً إلى الخطة الإنمائية الوطنية، حددت الحكومة أولوياتها لمعالجة أوج التخلف في بلد يتمتع بقدر هائل من الموارد الغنية. غير أن أوجه التأخير السياسية تعرقل التعيينات والولايات وبناء القدرات. وبعد التوقيع على إطار الأمم المتحدة المعني بالمساعدة الإنمائية، تستعد العديد من وكالات الأمم المتحدة للإسهام بقسطها في تقديم المساعدة التقنية والنصح الدوليين اللذين سيعجلان وتيرة إحراز التقدم في الميدان.

غير أنه لا بد لي أن أعرب عن قلقي إزاء الانخراط غير الواضح تماماً للمجتمع الدولي في دعمه للعراق. فمؤخراً، ناشد منسق الشؤون الإنسانية المانحين "ألا يخلوا بالتزامهم تجاه الشعب العراقي"، ذلك أنه لم يتم التوصل سوى بـ ١٢ في المائة من مبلغ ١٨٧ مليون دولار المطلوب لإنجاز خطة العمل الإنسانية في العراق لعام ٢٠١٠. ومن الواضح أن المساهمات من ميزانية العراق الوطنية ينبغي أن توفر القسط الأكبر للعمل الإنمائي والإنساني في المستقبل. غير أن ذلك سيتطلب المزيد من الوقت، وهو ما لا يتوفر للعراقيين الذين يطالبون بالدعم حالا.

وعندما يتم الانتهاء من عملية تشكيل الحكومة، لا بد أن يستمر القادة العراقيون في إيلاء الأولوية للمصالحة الوطنية ومعالجة العديد من التحديات السياسية والدستورية التي لا تزال تواجه البلد. وتشمل هذه التحديات العلاقات بين العرب والأكراد، لا سيما وأنها تتصل بالحدود الداخلية المتنازع عليها، واقتسام العائدات، والقوانين المتعلقة بالمواد الهيدروكربونية، والإطار الاتحادي وعملية استعراض الدستور. والمجال الوحيد الذي يسرني أن أوافيكم بمعلومات عنه هو جهودنا الجادة لتعزيز الحوار في محافظة نينوى.

يعملون في ظل ظروف صعبة للعمل والمعيشة. وتوجيه رسالة واضحة باستمرار الالتزام والدعم أمر حيوي لجميع من يكرسون أنفسهم لمساعدة شعب العراق على بناء بلد ينعم بالسلام والازدهار.

وفي الختام، لقد أحرز العراق تقدماً كبيراً منذ عام ٢٠٠٣. وقطع شوطاً طويلاً في تدعيم السلام والأمن وتعزيز رفاه مواطنيه. وبالرغم من ذلك، لا يمكننا الاستهانة بالتحديات التي لا يزال يواجهها. والأمر الأساسي أن يبذل مجلس الأمن والمجتمع الدولي قاطبة قصارى جهدهما لكفالة استمرار تقديم الدعم اللازم إلى العراق ريثما يحين وقت تمكنه من تحقيق إمكاناته الكاملة. وأود أن أؤكد للمجلس على أن الأمين العام وبعثة الأمم المتحدة سيسعيان لتنفيذ أي ولاية جديدة يسندها إليهما مجلس الأمن، مع العمل لمنفعة شعب العراق.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر السيد ملكرت على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للممثل الدائم للعراق.

السيد البياتي (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أود في البداية أن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وأود أيضاً أن أقدم الشكر إلى سلفكم، سعادة السيدة جوي أوغو، الممثلة الدائمة لنيجيريا، على جهودها الممتازة خلال رئاستها للمجلس في شهر تموز/يوليه. كما نعرب عن شكرنا للسيد أد ملكرت، الممثل الخاص للأمين العام للعراق، ولفريقه في بغداد وفي نيويورك على جهودهم الحثيثة لمساعدة الحكومة العراقية والشعب العراقي.

لقد شهد العام الماضي انخفاضاً كبيراً في أعمال العنف وتحسناً ملحوظاً في الحالة الأمنية في العراق، بالرغم من وقوع بعض الأعمال الإرهابية التي استهدفت المدنيين الأبرياء. ومع تنفيذ الاتفاق الثنائي بشأن انسحاب القوات

وعندما يتم الانتهاء من عملية تشكيل الحكومة، لا بد أن تسارع الحكومة الجديدة إلى الوفاء بالتزامات العراق العالقة. بموجب قرارات الفصل السابع، وهو أمر لا بد أن يقوم به العراق لكي يحقق مكانة دولية تعادل المكانة التي كان يتمتع بها قبل اتخاذ هذه القرارات. وآمل أن الإجراءات التي ستتخذها الحكومة الجديدة في هذا الصدد ستوجد زخماً جديداً لتقرير الأمين العام عملاً بالقرار ١٨٥٩ (٢٠٠٨)، الذي قدم في تموز/يوليه الماضي ولا يزال من المسائل العالقة في مجلس الأمن. وتواصل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق عملها لمساعدة الأطراف في هذا المسعى.

وفي مناخ من عدم اليقين والتقلب، لا تزال بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق وفريق الأمم المتحدة القطري يعملان كل حسب ولايته من أجل أن يقدموا إلى شعب العراق وحكومته، بناءً على طلبهما، نوع المساعدة التي ستسهم في تحقيق الاستقرار والاستثمارات والتنمية الطويلة الأجل.

وأود أن أبلغ المجلس بأن الآثار العملية للخفض التدريجي لقوات الولايات المتحدة تبدأ الآن التأثير على عملياتنا. وانخرطنا مع حكومة العراق لكفالة هئية الظروف لوجود الأمم المتحدة في البلد في المستقبل على أساس آمن ومستدام، مما يتطلب استكمال اتفاق مركز البعثة بين الأمم المتحدة والعراق، وزيادة قدرات المنظمة الأمنية والتشغيلية، بما فيها الطيران والنقل والبنية التحتية وخدمات حفظ الحياة.

ولا بد أن أشدد على أنه بغية المحافظة على وجود الأمم المتحدة بالمستويات الحالية أو بمستويات أعلى، لا مفر من أنه سيلزم توفير الموارد المالية الكافية من الدول الأعضاء. وأناشد المجلس تقييم تداعيات هذه الفترة الخاصة للانتقال في إطار نظره في تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة. وأود أن أذكر المجلس بأن عدداً كبيراً من موظفي الأمم المتحدة لا يزالون

القمة العربي في العام المقبل ستبرز مساعي العراق ليصبح عضوا فعالا ومسؤولا في العالم العربي والمجتمع الدولي. وسيواصل العراق تعزيز علاقاته للصدقة والتعاون مع جيرانه بغية استعادة موقفه الإيجابي بينها، والعيش بسلام مع شعبه وجيرانه وتوطيد الاستقرار والأمن في المنطقة.

وفي مجال التنمية، أطلقت الحكومة العراقية في ٤ نيسان/أبريل خطة إثنائية وطنية لفترة خمس سنوات ٢٠١٠-٢٠١٤، وهي تشمل ما يقارب ٢٧٠٠ مشروع استراتيجي في القطاعات المختلفة تبلغ تكلفتها ١٨٦ بليون دولار، بغية تطوير الاقتصاد العراقي وتحسين نوعية الخدمات المقدمة للعراقيين. وسيؤدي تنفيذ هذه الخطة إلى إيجاد ٤ ملايين وظيفة من أجل معالجة مشكلة البطالة في العراق.

ولا تزال أهم مسألة يواجهها العراق في هذه المرحلة هي تحرير نفسه من عبء الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة. وعملا بتقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة S/2009/385، أصبح من الواضح لنا أنه سيتعين علينا أن نتخذ مسارين للعمل. ويتعامل المسار الأول مع المسائل المتعلقة بالحالة في العراق. ويتعامل الثاني مع المسائل المتعلقة بالحالة بين العراق والكويت.

ونظرا لأهمية وحساسية المسائل الأخيرة، كان هناك تفاهم مشترك فيما بين جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك أشقاؤنا في الكويت، على أن ينظر في هذا المسار بعد تشكيل الحكومة العراقية الجديدة. ويراودنا وطيد الأمل في أن تتخذ تلك الخطوة على هذا المسار بالتشاور والتنسيق مع أشقائنا الكويتيين وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وفي هذا الصدد، أود أن أشدد مرة أخرى على أن العراق ملتزم بتنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن بدون استثناء.

وفيما يتعلق بمسار العمل الأول، هناك ثلاث قضايا رئيسية هي: المسائل المتبقية لترع السلاح، ولا سيما المسائل المتصلة بالقرارين ٦٨٧ (١٩٩١) و ٧٠٧ (١٩٩١)، والعقود المتبقية لبرنامج النفط مقابل الغذاء، والمسألة المتعلقة

المقاتلة للولايات المتحدة من العراق، فإن قوات الأمن العراقية، بالرغم من التحديات التي تواجهها، تتولى المسؤولية الكاملة عن تأمين البلد وتبدي بشكل لا يمكن إنكاره قدرتها على إدارة أمن العراق بتوجيه ضربات قوية إلى الإرهابيين وبإنفاذ القانون، بصرف النظر عن الاعتبارات الحزبية أو العرقية أو الطائفية.

كما شهد هذا العام نجاح الانتخابات التشريعية التي أُجريت في ٧ آذار/مارس ٢٠١٠ وحظيت باهتمام عربي وإقليمي ودولي كبير. وأعرب جميع المراقبين من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق ومنظمة المؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية إضافة إلى المراقبين الدوليين ومنظمات المجتمع المدني عن ثقتهم بالانتخابات الشفافة والنزيهة التي أُجريت في العراق.

وتأخر إعلان نتائج الانتخابات بسبب إجراء التصديق عليها بموجب الدستور، مما استلزم إعادة فرز الأصوات وفقا للقانون والنظم الانتخابية. وتمكنا من تجاوز هذه المرحلة لأننا رجعنا إلى الدستور وقرار أصدرته اللجنة الانتخابية المستقلة.

وحاليا تقوم جميع الأحزاب السياسية الرئيسية بإجراء اتصالات بغية عقد دورة مثمرة لمجلس النواب المنتخب حديثا الذي سينتخب رئيسا جديدا للمجلس ورئيس الجمهورية، وبعد ذلك يطلب من رئيس الوزراء الجديد تشكيل حكومة استنادا إلى أحكام الدستور العراقي. ونأمل، وجميع الأحزاب وافقت، أن تشكل هذه الحكومة الجديدة بدون تأخير، إذ أن أي تأخير سيؤثر بشكل سلبي على الحالة الأمنية.

إن تحسن الحالة الأمنية في العراق شجع العديد من البلدان العربية والأجنبية على إعادة فتح بعثاتها الدبلوماسية وأسهم إسهاما كبيرا في تطوير علاقات العراق الودية على الصعيدين الإقليمي والدولي، إضافة إلى تعيين ٥٣ سفيرا عراقيا لدى مختلف بلدان العالم التي أعربت عن دعمها لهذا التطور. وعلاوة على ذلك، فإن تولي العراق لرئاسة مؤتمر

المعاهدة عام ٢٠١٠ وأهمية تحقيق المؤتمر لنتائج إيجابية للخروج من مأزق السنوات العشر الماضية، فضلاً عن الشواغل الدولية الأخرى التي حظيت بالأولوية.

وعلاوة على ما ناقشته للتو، اتخذ العراق مؤخراً خطوات هامة في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى الرسالة الموجهة من وزير خارجية العراق إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن المؤرخة ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٠ (انظر S/2010/403). وقد قررنا الانضمام طوعاً إلى البروتوكول الإضافي لاتفاق الضمانات الشاملة بين العراق والوكالة. وفي ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٠، وجه العراق إخطاراً إلى الوكالة، استناداً إلى المادة ١٧ من البروتوكول الإضافي، استجابة للإعلان الأولي للوكالة. وعلاوة على ذلك، أنشأنا لجنة وطنية للخبراء، بمشاركة السلطات العراقية المعنية، بغية المواد الكيميائية المتبقية من البرنامج السابق للأسلحة الكيميائية، وفي ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٠، قدم العراق إحاطة إعلامية عن هذه المسألة إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وقد حظيت بالموافقة التامة لتلك المنظمة. وسواصل تصفية تلك البقايا بدون تأخير وبمساعدة أصدقائنا والمجتمع الدولي. ويشرفنا أننا بدأنا عضويتنا في المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية للفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٢.

كما قررت الحكومة العراقية، في ١٣ تموز/يوليه ٢٠١٠، الانضمام إلى مدونة لاهاي لقواعد السلوك لمنع انتشار القذائف التسيارية، ووزارة الخارجية بصدد القيام بالإجراءات القانونية والإدارية للانضمام إليها. وبالإضافة إلى ذلك، وضعت الحكومة العراقية آلية صارمة لمراقبة المواد ذات الاستخدام المزدوج في إطار تدابير الشفافية وبناء الثقة لديها مع الهيئات الدولية المعنية بترع السلاح. وقد أبلغت بهذه التدابير كافة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وغيرها من الهيئات المعنية بترع السلاح.

بحماية الأموال العراقية. وسأتكلم عن العمل الذي قمنا به في هذه العملية بشفافية ومصداقية كبيرة.

وفيما يتعلق بمسائل نزع السلاح المتبقية، وبعد أن اتخذ مجلس الأمن القرار ١٧٦٢ (٢٠٠٧) بغية إنهاء ولايتي لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية بموجب القرارات ذات الصلة، تعين علينا أن نتابع المسائل المتبقية في هذا المجال استناداً إلى تقرير الأمين العام المذكور آنفاً. وعلى هذا الأساس، في ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، وجهنا رسالة إلى رئيس مجلس الأمن والمدير العام للوكالة أوضحنا فيها جميع الخطوات التي اتخذناها، فضلاً عن الخطوات التي نعتزم اتخاذها في هذا المجال.

ووصلنا إلى استنتاج مفاده أن العراق أوفى بالتزاماته وطلبنا من مجلس الأمن أن ينظر في الرفع الفوري لجميع القيود المفروضة على العراق بموجب قرارات مجلس الأمن بشأن نزع السلاح وأسلحة الدمار الشامل والقذائف التسيارية، بما في ذلك القراران ٦٨٧ (١٩٩١) و ٧٠٧ (١٩٩١).

واستناداً إلى هاتين الرسالتين، أصدر مجلس الأمن بياناً رئاسياً في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٠ (S/PRST/2010/5) يرحب فيه بالرسالة الموجهة من وزير خارجية العراق والخطوات التي اتخذها العراق، ويطلب إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تحدد موقفها إزاء تعاون العراق مع الوكالة. وفي ١١ آذار/مارس ٢٠١٠، أبلغ المدير العام للوكالة الأمين العام بأن العراق يتعاون بشكل ممتاز مع الوكالة (انظر S/2010/150). وكنا نتوقع استجابة إيجابية من مجلس الأمن في صيغة قرار سيرفع القيود المتبقية على العراق في مجال نزع السلاح حتى يتمكن العراق من الاستفادة من التقدم العلمي والتكنولوجي. غير أن ذلك القرار لم يصدر، ربما بسبب انشغال المجتمع الدولي ومجلس الأمن، لا سيما الأعضاء الخمسة الدائمين، حينئذٍ بالتحضيرات لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض

حكومة العراق جهودها لاتخاذ القرارات المناسبة بعد مواصلة الاتصالات مع السلطات المعنية، وستحدد موقفها في هذا الصدد لدى تقديم التقرير الفصلي الثالث المقبل.

إن إلغاء أحكام الفصل السابع التي فرضت على العراق أعباء مالية وغيرها من الأعباء الأخرى التي تؤثر على سيادته قد أصبح جزءاً من ماضينا المريع، ونحن عازمون بمجدية على التخلص منها بمساعدة مجلس الأمن. وإن ما قام به العراق على مدى السنوات التي أعقبت سقوط النظام السابق في مجال احترام قرارات الشرعية الدولية والالتزام بما ينبغي أن يستجيب له من جانب مجلس الأمن بالتقدير والاعتبار. ونطالب أن يتخذ المجلس التدابير اللازمة لتحرير العراق من جميع القيود التي فرضت عليه بموجب قرارات لمجلس الأمن، بغية تمكين العراق من ممارسة دوره الطبيعي باعتباره عضواً فعالاً في المجتمع الدولي، والاضطلاع بواجباته والتمتع بحقوقه، كما كان يفعل قبل اتخاذ مجلس الأمن للقرار ٦٦١ (١٩٩٠).

وإذ تقدر حكومة العراق كثيراً دور بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق من حيث إسداء النصائح وتوفير الدعم، فإنها تتطلع إلى أن يصبح ذلك الدور أكثر فعالية وتأثيراً من خلال استئناف الوكالات والصناديق والبرامج المتخصصة التابعة للأمم المتحدة لعملها في العراق، للإسهام على نحو مباشر وحقيقي في عملية البناء والتعمير. واذ تعرب الحكومة العراقية المنتخبة دستورياً مجدداً عن رغبتها في تمديد ولاية البعثة، فإنها تأمل أن توفر هذه الولاية الدعم والمساعدة المطلوبين من خلال آلية محددة، ومع الموافقة المسبقة لحكومة العراق.

الرئيس (تكلم بالروسية): ليس هناك متكلمون آخرون في قائمتي. وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع. رفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٠.

وبعد أن اتخذ العراق هذه الخطوات كافة، نتطلع إلى أن ينظر مجلس الأمن في هذه المسألة ويتخذ قراراً مناسباً لإنهاء جميع القيود المتبقية على العراق في ميدان نزع السلاح.

وفيما يتعلق بالعقود المتبقية من برنامج النفط مقابل الغذاء، توصل المصرف المركزي العراقي برسالة من الأمم المتحدة، مؤرخة ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٠، أكدت أنه لا يزال هناك ٦٥ من العقود المتنازع عليها. وتماشياً مع رغبة الحكومة العراقية في استكمال ما بقي من برنامج النفط مقابل الغذاء في أقرب وقت ممكن، أنشئت لجنة وزارية برئاسة نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية لمتابعة ومراجعة حسابات العقود الخلافية مع الوزارات العراقية المعنية. وأوصت اللجنة، من حيث المبدأ، بدفع المبالغ المستحقة لـ ٢٦ عقداً جزئياً أو كلياً. وفيما يتعلق بالعقود الـ ٣٩ الباقية، فقد قررت اللجنة تسوية وإنهاء هذا البرنامج بصورة كاملة قبل أن يقدم العراق تقريره الفصلي الثالث، استناداً إلى الفقرة ٥ من قرار مجلس الأمن ١٩٠٥ (٢٠٠٩).

وفيما يتعلق بحماية صناديق العراق وتنفيذ الترتيب اللاحق لصندوق تنمية العراق والمجلس الدولي للمشورة والمراقبة وفقاً لقرار مجلس الأمن ١٩٠٥ (٢٠٠٩)، يبذل العراق قصارى جهده لتلبية شروط حماية الصناديق العراقية، سواء بإنهاء المطالبات المالية للأفراد والشركات التي خلفها النظام العراقي السابق، أو من خلال تسوية ديونه السيادية، أو بربط الاتصال مع المصارف والمؤسسات الدولية بحثاً عن فرص توفير الحماية الكافية. وقد تناول العراق جميع تلك المجالات، على النحو الذي وصفه التقرير الفصلي الثاني المقدم إلى مجلس الأمن، الصادر في الوثيقة S/2010/365، المؤرخة ٨ تموز/يوليه ٢٠١٠.

غير أن التقييم الذي توصلت إليه الحكومة العراقية حتى الآن يؤكد أن حماية المصارف والمؤسسات المالية ليست على مستوى الحماية التي قد يوفرها قرار لمجلس الأمن. بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. وبالتالي، ستواصل